

۳ 寒 الذهبي (۲۸/هـ):

قال في «السير» (٨/ ١٠٥): (فقولنا في ذلك وبابه - يعني: الصِّفات ـ الإقرار، والإمرار، وتفويضُ مَعناه إلى قائلهِ الصَّادق المعصوم).

وكذا قال في (١٤/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦).

وقال في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠): (أما معنى حديث الصُّورة فنردُّ علمه إلى الله ورسوله، ونسكت كما سكت السَّلف، مع الجزم بأن اللهَ ليس كمثله شيء).

قلت: وللذهبي كلام آخر حسنٌ في إثبات الصِّفات، وإثبات معانيها اللائقة بالله تعالى، ومِن ذلك قوله في «السير» (١٩/ ٤٤٩):

(صارَ الظَّاهرُ اليوم ظاهرين: أحدُهما حقٌّ، والثاني باطل.

فالحق أن يقول: إنّه سميعٌ، بصيرٌ، مُريدٌ، مُتكلمٌ، حيٌّ، عَليمٌ، كل شيء هالكُ إلّا وجهه، خلق آدم بيده، وكلّم موسى تكليمًا، واتَّخذ إبراهيم خليلًا ، وأمثال ذلك ؛ فنُمِرّه على ما جاء ، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى، ولا نقول: له تأويل يُخالف ذلك.

والظَّاهر الآخر وهو الباطل والضَّلال: أن تعتقِدَ قياس الغائب على الشَّاهد، وتمثِّل البارئ بخلقه تعالى الله عن ذلك، بل صفاته كذاته، فلا عِدْلَ له، ولا ضِدَّ له، ولا نظيرَ له، ولا مِثل له، ولا شبيهَ له، وليس كمثله شيء لا في ذاتِهِ، ولا في صفاتِهِ، وهذا أمرٌ يستوي فيه الفقيهُ والعامِّيُّ).

ونحوه في كتابه «العلو» (٢/ ١٣٢٩_١٣٣٠)...

⁽١) وللذهبي في «سيره» وغيرها مِن كتبه كثير من المُخالفات قد نَبَّهَ عليها العلماء، ومن

١ ـ القول بجوازِ التَّبرُّك بقبر النبي ﷺ، وشدَّ الرَّحل إليه.

قال في «السير» (٤٨٤/٤): (مَن زاره _ صلوات الله عليه _ وأساء أدب الزِّيارة، أو سجدَ للقبر، أو فعلَ مَا لا يُشرع، فهذا فعل حَسنًا وسيئًا!! فيُعلُّم برفق، والله غفور رحيم، فوالله =



ما يحصل الإنزعاج لمسلم، والصِّياح، وتقبيل الجُدران، وكَثرة البكاء، إلا وهو مُحبّ لله ولرسوله، فَحُبّه المعيار والفارق بين أهل الجنة وأهل النّار، فزيارة قبره مِن أفضل القُرب، وشَدّ الرِّحال إلى قبور الأنبياء والأولياء لئن سَلمنا أنّه غير مَأذون فيه لعموم قوله صلوات الله عليه: «لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» فشدّ الرِّحال إلى نبينا على مُستلزم لشدّ الرِّحل إلى مسجده، وذلك مشروع بلا نزاع، إذ لا وصول إلى حُجرتِه إلا بعد الدخول إلى مسجده..).

وقال في «معجم شيوخه» (٧٣/١): (سُئِلَ أحمد عن مَسِّ القبر النّبوي وتقبيله، فلم ير بذلك بأسًا..!!! فإن قيل: فهلًا فعل ذلك الصَّحابة؟

قيل: لأنهم عاينوه حيًا، وتملوا به، وقبّلوا يده، وكادوا يقتتلون على وضوئه.. ونحن فلما لم يصحّ لنا مثل هذا النّصيب الأوفر ترامينا على قبره بالإلتزام والتبجيل والاستلام والتقبيل!!.. وهذه الأمور لا يُحركها من المسلم إلاّ فرط حُبّه للنبي هي!! ألا ترى أن الصّحابة في فرط حُبّهم للنبي هي قالوا: ألا نسجد لك؟ فقال: «لا». فلو أذن لهم لسجدوا له سجود إجلال وتوقير، لا سجود عبادة.. وكذلك القول في سجود المسلم لقبر النبي هي على سبيل التعظيم والتبجيل لا يُكفّر به أصلاً؛ بل يكون عاصيًا، فليُعرّف أن هذا منهى عنه، وكذلك الصَّلاة إلى القبر)!!

وكذلك قال في «السير» (٩/ ٣٦٨) بجواز شدِّ الرِّحل لقبر النبي ﷺ!!

قلت: ما نقله عن الإمام أحمد كَلَيْهُ من جواز مس وتقبيل قبر النبي على غير صحيح عنه، وقد توارد على مِثل هذا النقل غير واحد ممن يجيز شدّ الرّحال إلى قبر النبي على، والتبرك بالقبور، وأهل العلم يردُّون هذا النقل ويُضعَّفونه، ومِن ذلك: قال الشيخ سُليمان ابن حمدان كَلَيْهُ في تعقبه على ابن حجر العسقلاني في نقله عن الإمام أحمد جواز تقبيل المنبر والقبر، فقال: (أما ما نقله عن الإمام أحمد كَلَيْهُ مِن أنه لم ير بأسًا بتقبيل منبر النبي على وقبره؛ فهذا لا صحّة له، بل هذا مما يُقطع بكذبه؛ لأنه كَلَيْهُ كان شديد التحري في الاتباع والبُعد عن الابتداع.. ولكن لجلالته وإمامته في الدِّين، وكونه مَرضي عند الموافق والمخالف، وحُجّة فيما يفعله لسعة اطلاعه واتباعه للسَّنن؛ كثيرًا ما يُروِّجُ بعض المبتدعين بدعهم بنسبتها إليه، أو إلى غيره مِن الأئمة المقتدى بهم).

قلت: وفي كلام الذهبي هذا كثير مِن المخالفات لعقيدة أهل السَّنة والجماعة، وهذه من المسائل التي نصّ الذهبي على أنه يُخالف فيها شيخ الإسلام ابن تيمية!! فقد قال في ترجمته لابن تيمية: (مع أني مُخالف له في مسائل أصليه وفرعية)!! فهذه بعض مسائل الأصول التي خالفه فيها، وكذلك ما سيأتي.

قال ابن تيمية في «جامع المسائل» (المجموعة الثالثة / ص٤٥): (وكذلك التمسح بالقبور كاستلامها باليد، وتقبيلها بالفم - منهي عنه باتفاق المسلمين. حتى إنهم قالوا فيمن زار قبر النبي على: إنه لا يستلمه بيده، ولا يقبله بفمه). وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٣٦). وقال في «الصراط المسقيم» (٢/ ٧٢٠): (ولم يرخصوا في التمسح بقبره).

٢ ـ قول الذهبي: إن الدُّعاء عند قبور الأولياء والصَّالحين مُستجاب!!

- فقال في «السير» (٩/ ٣٤٣) مُعلَّقًا على قول بعضهم: (قبر معروف [يعني: الكرخي] الترياق المجرب). قال: (يُريد إجابة دعاء المضطّر عنده؛ لأن البقاع المباركة يُستجاب عندها الدُّعاء..).

- وقال ترجمة نفيسة بنت الحسن (١٠/١٠): (والدعاء مستجاب عند قبرها، بل وعند قبور الانبياء والصالحين، وفي المساجد، وعرفة، ومزدلفة، وفي السفر المباح، وفي الصلاة..) إلخ.

- وقال في (٧٧/١٧): (والدُّعاء مُستجاب عند قبور الأنبياء والأولياء، وفي سائر البقاع..).

- وفي ترجمة ابن فورك الأشعري (٢١٥/١٧) قال: (قال عبد الغافر في «سياق التاريخ»: الاستاذ أبو بكر قبره بالحيرة يُستسقى به).

قلت: هذا مِن الشِّرك، ولم يتعقّبه بشيء!!

٣ ـ تَعقبه لكبارِ أَئمة السَّلف وأهل السُّنة فيما اتفقوا على القول به، والإنكار على من خالفهم فيها. ومن أمثلة ذلك:

أ) إنكاره عليهم زيادة لفظة: (بذاته) في النُّزول والمجيء وغيرها.

قال (۲۰/ ۳۳۱): (وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفَجر: ٢٦] ونحوه، فنقول: جاء، وينزل، وننهى عن القول: (ينزل بذاته)، كما لا نقول: (ينزل بعلمه)، بل نسكت، ولا نتفاصح على الرسول ﷺ بعبارات مُبتدعة).

وقد تقدم (ص١٢١) كلام الشَّيخ عبد الطيف آل الشَّيخ لَخُلَللهُ في هذه المسألة.

ب) إنكاره على أئمة أهل السُّنة إثباتهم الحد لله تعالى، واعتبار ذلك مِن فضول الكلام المنهى عنه، وأن من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

فقال (٢٠/٢٠): (الصواب الكفّ عن إطلاق ذلك، إذ لم يأت فيه نصٌّ، ولو فرضنا أن المعنى صحيح.. الخ. وانظر (١٦/ ٨٧).

قلت: بل الصَّواب فيه مع أئمة أهل السُّنة، وقد ذكرتهم بأسمائهم (ص١٢٢،١٢١).

٤ ـ لينه ومدحه لأئمة أهل البدع في تراجمه لهم. ومن ذلك:

أ) قال (٣٠١/٨) في ترجمة (عبد الوارث بن سعيد): (وكان عالمًا مُجودًا، مِن فُصحاء أهل زمانِهِ، ومَن أهل الدِّين والورع، إلاَّ أنه قدري مُبتدع!!).

قلت: كيف يَجتمع الدِّين والورع مع نفي علم الله تعالى؟!!

ب) وقال في ترجمة عَمرو بن عُبيد القدري الذي لعنه الإمام مالك تَعْلَلْهُ، وكفره الإمام أحمد تَطْلَلُهُ وغيره من أئمة السُّنة، قال (٢- ١٠٤): (الزاهد العابد القدري).

ج) وقال في (٥٧٦/١٥): ابن أبي دارم الإمام، الحافظ، الفاضل.. التّميمي، الكوفي، الشّيعي!!.. كان مَوصوفًا بالحفظ، والمعرفة، إلاّ أنّه يَترفّض، قد ألَّف في الحطّ على بعض الصَّحابة!! وهو مع ذلك ليس بثقة في النقل)!!

قلت: ومع ذلك وصفَهُ بالإمامةِ، والفضل، والمعرفة!!



= خ) قال في (٥٨٩/١٧) في ترجمة (علي بن حسين بن موسى): (المرتضى العلامة الشَّريف المرتضى، نقيب العلوية، كان من الأذكياء الأولياء، المتبحِّرين في الكلام والاعتزال، والأدب والشِّعر؛ لكنه إمامي جلد. نسأل الله العفو).

قلت: ومع ذلك وصفه بأنَّه من الأولياء الأذكياء!!

د) وقال في (٢١/ ١٦٠) وهو يتكلم عن صاحب الطريقة الرّفاعية: (الرّفاعيّ الإمام، القُدوة، العَابد، الزّاهد، شيخ العارفين)!!

ح) وقال في (١٩/ ٥٣٩): (ابن تومرت الشيخ، الإمام، الفقيه، الأصولي، الزاهد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت البربري المصمودي الهرغي، الخارج بالمغرب، المدعي أنه علوي حسني، وأنه الامام المعصوم المهدي.. ذا هيبة ووقار، وجلالة، ومعاملة، وتأله، انتفع به خلق، واهتدوا في الجملة، وملكوا المدائن، وقهروا الملوك..).

قلت: أطال في ترجمته، وذكر فيها كثيرًا من مخازية التي تتنافى أن يصفه معها بأنّه: (الشيخ)، (الإمام) (الزاهد) (ذا هيبة وتألّه، اتنفع به خلق)!! إلى آخر تلك المدائح..

ثم قارن بين هذه الترجمة وبين ترجمة ابن القيم لهذا الرجل حتى ترى الفارق.

قال ابن القيم كَثَلَثُهُ في «المنار المنيف» (ص١٥٣): (أما مهدي المغاربة: محمد بن تومرت؛ فإنه رجل كَذَاب، ظالم، متغلب بالباطل، ملك بالظلم والتغلب والتحيل، فقتل النُّفوس، وأباح حريم المسلمين، وسبى ذراريهم، وأخذ أموالهم، وكان شرًا على الملة من الحجاج بن يوسف بكثير، وكان يودع بطن الأرض في القبور جماعة من أصحابه أحياء يأمرهم أن يقولوا للنّاس: إنه المهدي الذي بشرً به النبي على! ثم يردم عليهم ليلًا لئلا يُكذّبوه بعد ذلك، وسمى أصحابه الجهمية: (الموحّدين) نفاة صفات الرب، وكلامه، وعلوه على خلقه، واستوائه على عرشه، ورؤية المؤمنين له بالأبصار يوم القيامة، واستباح قتل من خالفهم من أهل العلم والإيمان وتسمى بالمهدى المعصوم).

ك) وقال في (٣٢/ ٢٩١): (الغزالي الشيخ، الإمام البحر، حُجّة الإسلام، أعجوبة الزمان.. ثم قال بعد هذا الثناء العاطر: (..لم يكن له علمٌ بالآثار!! ولا خبرة بالسُّنن النبوية القاضية على العقل!! وحَبّب إليه إدمان النظر في كتاب: «رسائل إخوان الصفا»!!، وهو داءٌ عُضال، وجَرَبٌ مُرْدٍ، وسُمٌ قَتَّال، ولولا أن أبا حامد مِن كبار الأذكياء، وخيار المخلصين، لتلف!!!)

ثم سرد كثيرًا من أقواله الكُفرية التي أخذت عليه، ثم قال الذهبي: (الغزالي إمام كبير، وما مِن شرط العالم أنه لا يخطئ)!!

قلت: وهل مِن شرط العالم أن لا يكفر، ولا يبتدع، ولو وقع في الكفر والبدعة، فمن أين له هذه العصمة؟ وانظر إلى موقف السَّلف من أئمة أهل البدع الذين كفروهم وبدعوهم تجد كثيرًا منهم قد كانوا مِن أهل العلم؛ ولكنهم لما خالفوا السُّنة والاعتقاد سقطوا ولم يبالوا بهم.

والأعجبُ مِن هذا كله: أن يَعدُّه من المجددين للدِّين في القرن الخامس الهجري!! كما في =

الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية



"السير" (١٩/ ٢٠٣)، فهل يكون مِن المجددين مع قوله فيه: (لم يكن له عِلم بالآثار، ولا خبرة بالسَّنن النبوية، وحُبِّب إليه إدمان النظر في كتاب: "رسائل إخوان الصفا".. إلخ). قلت: قد كان ابن تيمية يعد الغزالي في كثير مِن كتبه جاهلاً بآثار السَّلف، ليس له معرفة ولا تمييز بين الحديث الصَّحيح من الحديث الواهي المكذوب، وكتب الغزالي أصدق شاهد على ذلك؛ فإن فيها العجائب، وهو يعد في علم حديث النبي في من العوام. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٧١)، وانظر في هذا الكتاب (ص ١٧٦ و ٢٤٥). وقد تعقب الشيخ سُليمان بن حمدان السُّيوطي في جعله للغزالي مجدِّدًا، فقال: (وقد خلّط السُّيوطي في نظمه كعادته في التّخليط في كلامه، فإن بعض مَن ذكرهم قد أحدثوا في الدِّين أصولاً مُبتدعة تنافي الدِّين فضلاً عن أن يكونوا مجدِّدين.. فالغزالي خاض مع الفلاسفة، وألَف كتابه: "تهافت الفلاسفة" في الرَّد عليهم؛ ولكنه وقع فيما وقعوا فيه، فلا للإسلام نصرَ، ولا لأعدائه كَسَرَ) [«ملاحظاتي حال مطالعاتي" (ص٢٤)].

وقال الذهبي عن «الإحياء»: (أما «الإحياء» ففيه مِن الأحاديث الباطلة جُملة، وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء، ومنحرفي الصوفية، نسأل الله علمًا نافعًا..).

قلت: قارن بين قوله: (فيه خيرٌ كثير!!)، وبين قول الطرطوشي: (شحنَ أبو حامد «الإحياء» بالكذب على رسول الله على فلا أعلم كتابًا على بسيط الأرض أكثر كذبًا منه، ثم شبكه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني «رسائل إخوان الصفا»، وهم قوم يرون النبوة مكتسبة، وزعموا أن المعجزات حيل ومخاريق...).

ثم ذهب الطرطوشي إلى القول إحراق كتاب «الإحياء» حتى لا يتأثر أحد بسمومه، ولا يعتقد أحد صحة ما فيه من الضَّلال. انظر: «السير» (١٩٩/ ٣٣٤).

وقال عياض: (.. ونفذَ أمرُ السُّلطان عندنا بالمغرب، وفتوى الفقهاء بإحراقها، والبُعد عنها، فامتثل ذلك..). «السير» (٢١٧/١٩).

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن فيمن قرأ على الناس كتاب «الإحياء»: (.. وأسمعتهم ما في «الإحياء» من التحريفات الجائرة، والتأويلات الضّالة الخاسرة، والشقاشق التي اشتملت على الداء الدّفين، والفلسفة في أصل الدّين.. وقد سلك في «الإحياء» طريق الفلاسفة والمتكلمين في كثير مِن مباحث الإلهيات وأصول الدين، وكسا الفلسفة لحاء الشريعة.. بل أفتى بتحريقها علماء المغرب ممن عرف بالسُّنة، وسماها كثيرٌ منهم: إماتة علوم الدين...) إلخ.

ط) وقال (١٥/ ٤٢٦): (الكرخي الشيخ، الإمام، الزاهد، مفتي العراق، شيخ الحنفية!.. وكان من العلماء، العباد.. ووقع في النفوس، ومن كبار تلامذته أبو بكر الرازي! وكان رأسًا في الاعتزال الله يسامحه!).

هـ) وقال الذهبي في (٢٠/ ١٥١): (الزَّمخشري، العلَّامة، كبير المعتزلة.. وكان دَاعية إلى الاعتزال، الله يسامحه).



= قلت: كذا وصَفهُ بالعلامة، ثم دعا الله له بأن يُسامحه على اعتزاله، وتعديه على الله تعالى بإنكار صفاته، والقول بخلق القرآن وغيرها من ضلالاته.

ثم قارن بين هذا الدُّعاء، وبين قوله في أمير المؤمنين معاوية ﴿ فَالْحِبُّهُ:

قال في (٣/ ١٣٣): (غيره مِن أصحاب رسول الله على خيرًا مِنهُ بكثير، وأفضل، وأصلح، فهذا الرَّجل سَادَ، وسَاسَ العَالم بكمال عَقلِهِ... وله هَنَّاتٌ، وأمورٌ، والله الموعد)!! وليته تَلطّف مع هذا الصَّحابي الجليل، وقال: (الله يُسامحه) كما قال في الزَّمخشري إمام المعتزلة!

و) وقال (١٧٦/١٨): (ثابت بن أسلم، العلامة أبو الحسن الحلبي، فقيه الشَّيعة ..فرَحِم الله هذا المبتدع الذي ذبَّ عن الملَّة، والأمر لله).

قال ابن تيمية في «المنهاج» (٢/ ٩٣): (وهذه كتب المسلمين التي ذكر فيها زهاد الأمة ليس فيهم رافضي، وهؤلاء المعروفون في الأمة بقول الحقّ وأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم ليس فيهم رافضي، كيف والرَّافضي مِن جنس المنافقين مذهبه التقية).

قلت: ولم يرض السُّبكي الصُّوفي الأشعري هذا المنهج من شيخه الذهبي في جمعه بين من رماهم بالبدعة بأنه صاحب دين وورع!! كما في ترجمة ابن فورك الأشعري في «طبقات الشافعية» (١٣٣/٤) فقد قال: (قال شيخنا الذهبي: كان ابن فورك رجلاً صالحًا. ثم قال: وكان مع دينه صاحب فلتة وبدعة.

قال السُّبكي: وأما قول الذهبي: (إنه مع دينه صاحب فلتة وبدعة) فكلام مُتهافت؛ فإنه يشهد بالصَّلاح والدِّين لمن يقُضى عليه بالبدعة! ثم ليت شِعري، ما الذي يعني بالفلتة؟ إن كانت قيامه في الحقِّ كما نعتقد نحن فيه؛ فتلك مِن الدِّين، وإن كانت في الباطل فهي تُنافي الدِّين).

قلت: ومع مدحه لأئمة أهل البدع كان يغمز أئمة أهل السنة في شدتهم لمن وقع ببدعة. ففي ترجمة علي بن الجعد (٢٠/١٠): (قال العقيلي: قلت لعبد الله بن أحمد: لِم لَم تكتب عن علي بن الجعد؟ قال: نهاني أبي أن أذهب إليه، وكان يبلغه عنه أنه يتناول الصحابة.

وقال فيه مسلم: هو ثقة، لكنه جهمي.

وقلت: ولهذا منع أحمد بن حنبل ولديه من السماع منه.

وقد كان طائفة من المحدثين يتنطعون في من له هفوة صغيرة تخالف السُّنة، وإلاَّ فعلي إمام كبير حُجة).

قلت: فهل من وصف بالجهمية، أو بالطعن في أصحاب النبي على يقال فيه: (له هفوة صغيرة)؟! بل ويوصف من حذَّر من الأخذ عنه بأنه متنطع!!

قلت: ولم يقتصر الأمر على الثناء على أئمة أهل البدع، والدُّعاة منهم؛ بل تعدَّى إلى الثناء على أهل الغناء والرَّقص.

ر) فقال (١٨٧/١٠) في ترجمة: (عُليّة بنت المهدي) وأخت الرَّشيد.. (العباسية، أديبة، =

الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية



شاعرة، عَارِفة بالغِناء والموسيقي!! رخيمة الصُّوت!! ذات عِفْةٍ!! وتقوى!! ومَناقب). قلت: كيف تجتمع التَّقوي والعِفة مع الغِناء والموسيقي؟!

٥ ـ التَّوسع في اعتبار كثير مِن طعون أهل السُّنة في مخالفيهم في الاعتقاد أنه مِن باب الطُّعن في الأقران الذي يطوى ولا يُقرأ.

ومن أمثلة ذلك: طعن الإمام أحمد في هشام بن عمار لما تكلم في مسألة اللفظ، وقال: ــ (لفظ جبريل ومحمد بالقرآن مخلوق). فقال أحمد: (أعرفه طياشًا، قاتله الله.. وقال: هذا قد تجهّم).

وأنكر عليه أحمد كَثْمَلْتُهُ قوله كذلك: (الحمد الله الذي تجلى لخلقه بخلقه). فقال: (هذا جهمي، الله تجلى للجبال، وهو يقول: تجلى لخلقه بخلقه! إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة).

فقال الذهبي في «الميزان» (٤/٤) مُعلقًا على ما وقع بين الإمام أحمد وهشام بن عمار: (.. وما زال العلماء الأقران يتكلّم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكلّ أحد يؤخذ من قوله ويترك إلّا رسول الله ﷺ).

ومن ذلك قوله كذلك (٢١/ ٤٦٢): (قد كان أبو عبد الله بن منده يقذع في المقال في أبي نُعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن [يعني: الأشعري]، ونال أبو نعيم أيضًا من أبي عبد الله في تاريخه، وقد عُرفَ وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض).

وعلى ذلك سارَ في كثير من تراجم أهل البدع الذين تكلُّم فيهم أهل السُّنة مِن أجل بدعهم الاعتقادية، فاعتبره من كلام الأقران الذي يُطوى ولا يقرأ!!

٦ ـ تهوينه مِن شأنِ الإرجاء والمرجئة، واعتبار أن الخلاف بينهم وبين أهل السُّنة خِلافًا لفظتًا فقط!!

فقال (٥/٢٣٣): (إرجاء الفُقهاء، وهو أنهم لا يَعدُّون الصَّلاة والزَّكاة مِن الايمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنِّزاع على هذا لفظي إن شاء

قال الشيخ ابن باز يَخْلَللُّهُ في تعليقه على «شرح الطحاوية»: (وإخراج العمل مِن الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السُّنة فيه لفظيًّا؛ بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السُّنة وكلام المرجئة، والله المستعان).

ومِن تهوينه كذلك مِن بدعة الإرجاء والمرجئة: مُطالبته بترك التحامل على المرجئة، وترك تبديعهم، والتحذير منهم؛ لأن بعض من انتسب إلى العلم كان منهم، فهو يقول مُعلقًا على قول السليماني: (كان مِن المرجئة: مسعر، وحماد بن أبي سليمان، والنعمان، وعمرو بن مرة، وعبد العزيز بن أبي رواد، وأبو معاوية، وعمرو بن ذر... وسرد جماعة). قال الذهبي في «الميزان» (٤ / ٩٩): (ولا عبرة بقول السليماني.. ثم ذكره، وقال: =



(الارجاء مذهب لعدّة من جِلّة العُلماء لا ينبغي التحامل على قائله)!! قلت: كيف وقد أجمع السلف على ذمّ الإرجاء والمرجئة، وحذّروا منهم، ومن

مجالستهم، واعتبروا الإرجاء بدعة من أصول البدع؛ والتي هي: (الإرجاء، والخروج، والقدر، والشيعة).

قال الآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٧٦): (باب في المرجئة، وسُوء مذاهبهم عند العلماء). وذكر فيه إجماع السَّلف في ذمهم، ومن ذلك قول الزُّهري: ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضرّ على أهله مِن هذه. يعني: الإرجاء.

وقول النخعي: المرجئة أُخوف عندي على الإسلام من عدتهم من الأزارقة. يعني: الخوارج.

وقد عقد أئمة أهل السُّنة في مصنفاتهم في الاعتقاد الأبواب الكثيرة في ذمّ الإرجاء، والتحذير منه، ومن أئمتهم.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٧) وهو يتكلم عن أئمة المرجئة: (السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم، وتغليظ القول فيهم).

قلت: هذه التنبيهات على بعض ما في "سير أعلام النبلاء"! وغيرها من مُصنّفات الذهبي من الأخطاء التي نبّه عليها أهل العلم، ومن هذه الأخطاء وغيرها يتبيّن سبب قول الشيخ ابن باز كَثَلَتْهُ لما سُئل عنه فقال فيه: (الذهبي ليسَ مِن أهل الفقه، الذهبي ماهو مِن أهل البصيرة، الذهبي عالم مِن عُلماء الوسط، يعتني بمصطلح الحديث فقط، لا يُعتمد به في الشريعة). ["شريط الدمعة البازية" آخر الوجه الثاني].

وهناك الكثير من أقوال الذهبي تحتاج إلى بسط وتعليق، ليس ها هنا مكان بسطها. والله أعلم.